

ترجمة تقرير

" غزة لن تكون مكاناً ملائماً للعيش في 2020 "

الصادر عن أسرة المكتب الإقليمي للأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية

ترجمة خاصة بمركز الدراسات السياسية والتنمية- غزة

أغسطس 2012

نشر المكتب الإقليمي للأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية في قطاع غزة تقريراً في الـ ٢٧ من أغسطس الماضي ٢٠١٢ بعنوان "غزة لن تكون مكاناً ملائماً للعيش في ٢٠٢٠" عرض فيه بصورة مفصلة لأوضاع غزة المعيشية من الآن وحتى العام ٢٠٢٠، استناداً إلى المعلومات والوثائق والإحصاءات التي حصل عليها من الجهات الرسمية الفلسطينية، وما قام بجمعه من معطيات وحقائق عن الأوضاع المعيشية في قطاع غزة.

التقرير الذي يأتي ضمن سلسلة التقارير الدورية المتخصصة التي تصدر عن مكتب الأمم المتحدة في غزة حمل الكثير من الحقائق والمفاجآت عن واقع الحال المعاش في غزة، وما يمكن أن يؤول له مستقبلاً في ظل معدلات النمو السكاني، وتنامي الاحتياجات الملحة للسكان، وتراجع معدلات النمو الاقتصادي وتزايد معدلات البطالة وزيادة الإقبال على الخدمات.

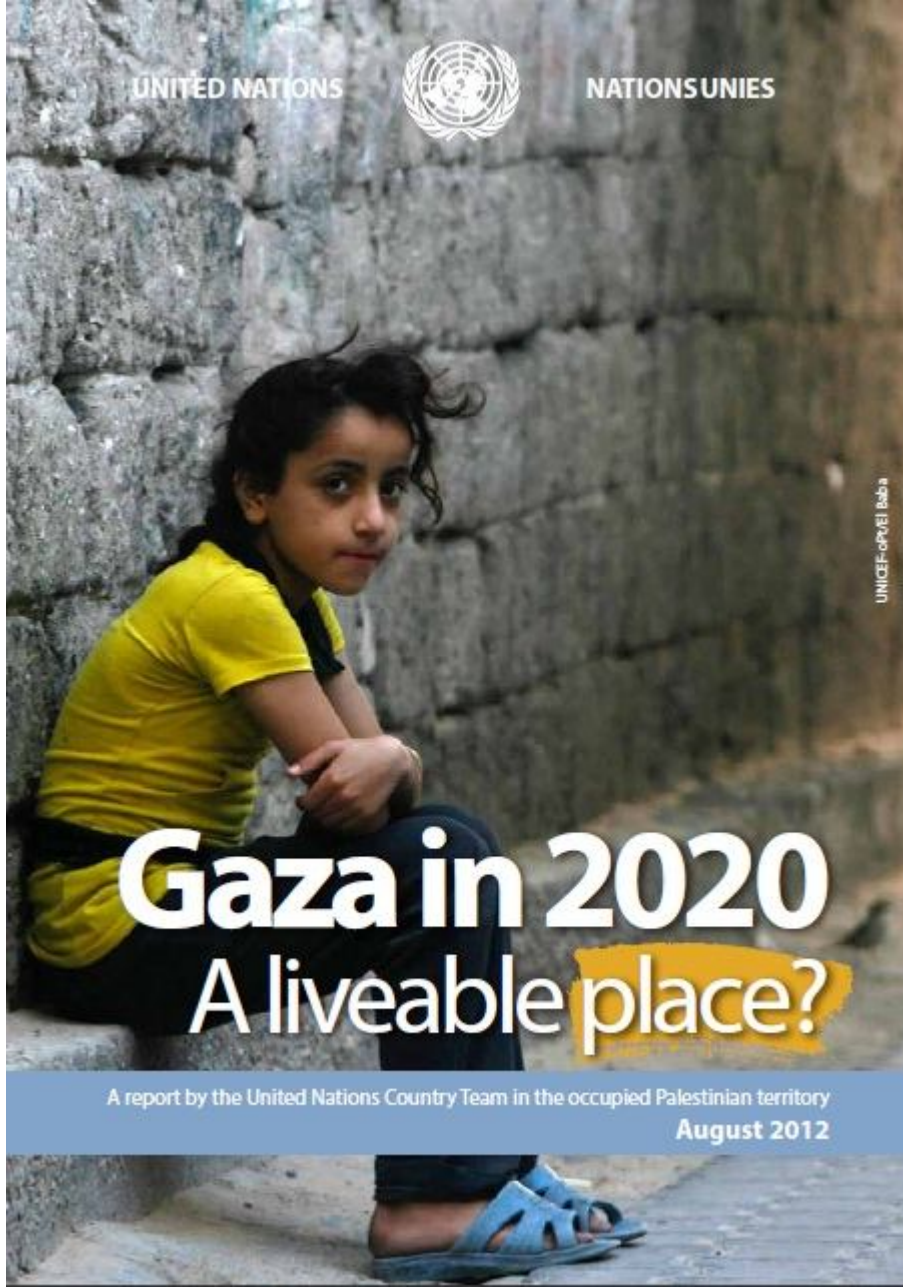
نحن في مركز الدراسات السياسية والتنموية من منطلق إدراكنا لأهمية هذا التقرير وما يحمله من معلومات وحقائق مهمة لكل مسئول ومواطن في قطاع غزة بادرنا إلى ترجمته إلى اللغة العربية آمليين أن يفيد منه أصحاب الاختصاص والمعنيين كل حسب موقعه ومسئوليته، كما نأمل أن يكون باكورة محفزة للتفكير الفلسطيني للاهتمام بأوضاع غزة في المستقبل.

د. محمود محمد الحرثاني

رئيس مركز الدراسات السياسية والتنموية

E-mail: mhirthani@gmail.com

غزة لن تكون مكاناً ملائماً للعيش في ٢٠٢٠



تقرير صادر عن فريق الأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة

أغسطس ٢٠١٢

اختصارات

م.م	(متر مكعب).
ن.م.إ.	(الناتج المحلي الإجمالي).
م.ع.د.	(منظمة العمل الدولية).
ص.ن.د.	(صندوق النقد الدولي).
ك.م.	(كيلو متر مربع).
م.م.م.	(مليون متر مكعب).
ملغم	(ملي غرام).
م.و	(ميجا وات).
يو إن	(الأمم المتحدة).
المنظمة النسائية	(هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة).
يونسكو	(منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة).
يو إن إف بي إيه	(صندوق الأمم المتحدة للسكان).
يونسيف	(صندوق الأمم المتحدة للطفل).
أونروا	(هيئة الأمم المتحدة للإغاثة والتشغيل).
يو إس	(الولايات المتحدة الأمريكية).
دبليو إتش أو	(منظمة الصحة العالمية).

• تقديم

ناقش فريق الأمم المتحدة الإقليمي في الأراضي الفلسطينية المحتلة في نوفمبر ٢٠١١ في إطار مراجعته السنوية التحديات والتطورات والإنسانية الهامة التي تواجه الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وكجزء من برنامج عملها، أطلقت الأمم المتحدة دراسة لمعرفة واقع الأوضاع في قطاع غزة بحلول عام ٢٠٢٠ كمكان صالح للعيش. وبناءً على المعطيات المتاحة الآن، تسعى نتائج الدراسة إلى تسليط الضوء على التطورات الهائلة والضرورات الإنسانية والاجتماعية التي تحتاج إلى معالجة وحل، بغض النظر عن البعد السياسي .

الوثيقة التالية تعطي لمحة عامة عن التحديات والاتجاهات الراهنة في غزة كما تراها أسرة الأمم المتحدة العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتي تمثل استقراءً للثماني سنوات القادمة حتى عام ٢٠٢٠، وذلك استناداً لثروة من المعلومات والوثائق الموجودة لدى الأمم المتحدة وخارجها على حد سواء.

ويشار إلى أن المجموعة الواسعة من المصادر المستخدمة في هذا التقرير في التعليقات الختامية موجودة في ملحق رقم واحد. ونحث القارئ الساعي إلى الحصول على معلومات أكثر عمقاً وتحليلاً على الإطلاع على المادة الملحقة إلى المراجع في الملحق الثاني.

تتمثل الأهداف العامة للدراسة في تسليط الضوء على الآثار طويلة الأمد المترتبة على التوجهات التنموية والاجتماعية الحالية، والتحديات التي تؤثر على قطاع غزة، وزيادة الوعي بها محلياً و دولياً، بالإضافة إلى لفت نظر البرامج الإستراتيجية للأمم المتحدة الداعمة للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ولا تغامر الوثيقة في التوصل إلى رأي أو توقع لتطور الأحداث السياسة كما أنها لم تقدم أي نصيحة قائمة على أساس سيناريوهات سياسية مختلفة. كما لا تحتوي ضمناً على عملية سلام تفضي في نهاية المطاف إلى حل دولتين ذات سيادة (فلسطين و إسرائيل) تعيشان جنباً إلى جنب في سلام و انسجام .



ماكسويل جيلارد

منسق الأمم المتحدة للشئون الإنسانية

بالنيابة عن فريق الأمم المتحدة الإقليمي في الأراضي الفلسطينية المحتلة

٢٧ أغسطس ٢٠١٢

• ملّخص

بحلول عام ٢٠٢٠، سيزداد عدد سكان قطاع غزة ليصل إلى ٢.١ مليون نسمة مقارنة مع حوالي ١.٦ مليون نسمة تعدادهم حالياً. وسيضيف معدل النمو السكاني السريع ٥٠٠,٠٠٠ شخص إلى عدد السكان، في منطقة معيشية مقيدة بالفعل، وحضرية بصورة كبيرة. وتكافح البنية التحتية الأساسية من الكهرباء والمياه والنظافة والخدمات البلدية والاجتماعية لمواكبة احتياجات السكان المتنامية.

بحلول ٢٠٢٠، يحتاج قطاع الكهرباء إلى مضاعفة إنتاجه لتلبية الطلب، ولن يكون هناك مفر من إلحاق الضرر بطبقة المياه الجوفية الساحلية ما لم تتخذ إجراءات علاجية فورية. وسيكون هناك حاجة إلى التوسع في بناء مئات المدارس الجديدة والمرافق الصحية لسكان تغلب عليهم فئة الشباب. كما أن هناك حاجة ماسة إلى بناء عشرات آلاف الوحدات السكنية اليوم.

اقتصاد غزة اقتصاد حضري، يعتمد على التجارة المكثفة وخدمات الاتصالات وحركة الناس. ولا تزال المنطقة (غزة) معزولة وخصوصاً منذ العام ٢٠٠٥، مما يعني أنه على المدى الطويل لن يكون اقتصادها قابلاً للحياة في ظل الظروف القائمة على وجه التحديد. ويتم الاحتفاظ بغزة على قيد الحياة من خلال التمويل الخارجي واقتصاد الأنفاق غير الشرعية.

ولا زال سكان قطاع غزة في وضع أسوأ مما كانوا عليه في التسعينيات، وعلى الرغم من الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي للفرد في السنوات الثلاث الأخيرة. نسبة البطالة عالية، وتؤثر على النساء والشباب بشكل خاص.

ومن المتوقع نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد في غزة بشكل متواضع في السنوات المقبلة، مما يجعل من الصعب على الغزيين تأمين عيش كريم.

وستصبح التحديات أكثر حدة لو ظل الوضع السياسي الراهن على حاله. وحتى لو تحسن الوضع السياسي بشكل دراماتيكي في السنوات المقبلة، فإن القضايا المشار إليها في هذا التقرير تحتاج إلى معالجة بصورة طارئة.

ومع الاعتراف بالتقدم المحرز مؤخراً، يستوجب الضغط السكاني (الديموغرافي) والتدهور في البنية التحتية في غزة حتمية وجود نمو اقتصادي بعيد الأمد ومستدام وواسع النطاق يعتمد على تجارة السلع والخدمات. وسيكون من الضروري التأكيد على ضمان توفير البنية التحتية

الأساسية خاصة (المياه، وخدمات الصرف الصحي، والكهرباء) وتحسين الخدمات الاجتماعية خاصة (الصحة والتعليم).

ولأن غزة منطقة كثيفة السكان لا تتوفر فيها المزيد من المساحة للنمو المستقبلي، يجب أن تفتح وتكون على تواصل مع العالم. وتعتمد إمكانية قيام دولة فلسطينية في المستقبل على وجود تواصل بين الضفة الغربية وغزة، والسماح بإمكانية الوصول إلى البحر الأبيض المتوسط لجميع من يعيشون في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

تركز هذه الوثيقة على جملة من أهم القضايا التي تؤثر على سير الحياة اليومية لسكان غزة- والتي ستزداد في السنوات المقبلة- أكثر وأكثر حالها حال الوضع السياسي (الانقسام بين غزة والضفة الغربية، والاحتلال والإغلاق واستمرار الصراع العنيف) الذي لم يتحسن. ويرد وصف هذه التحديات في التقرير النصف سنوي للأمم المتحدة الصادر عن لجنة الاتصال المختصة، وبشكل أكثر روتينية في الإيجاز الشهري الصادر عن المتحدة إلى مجلس الأمن.

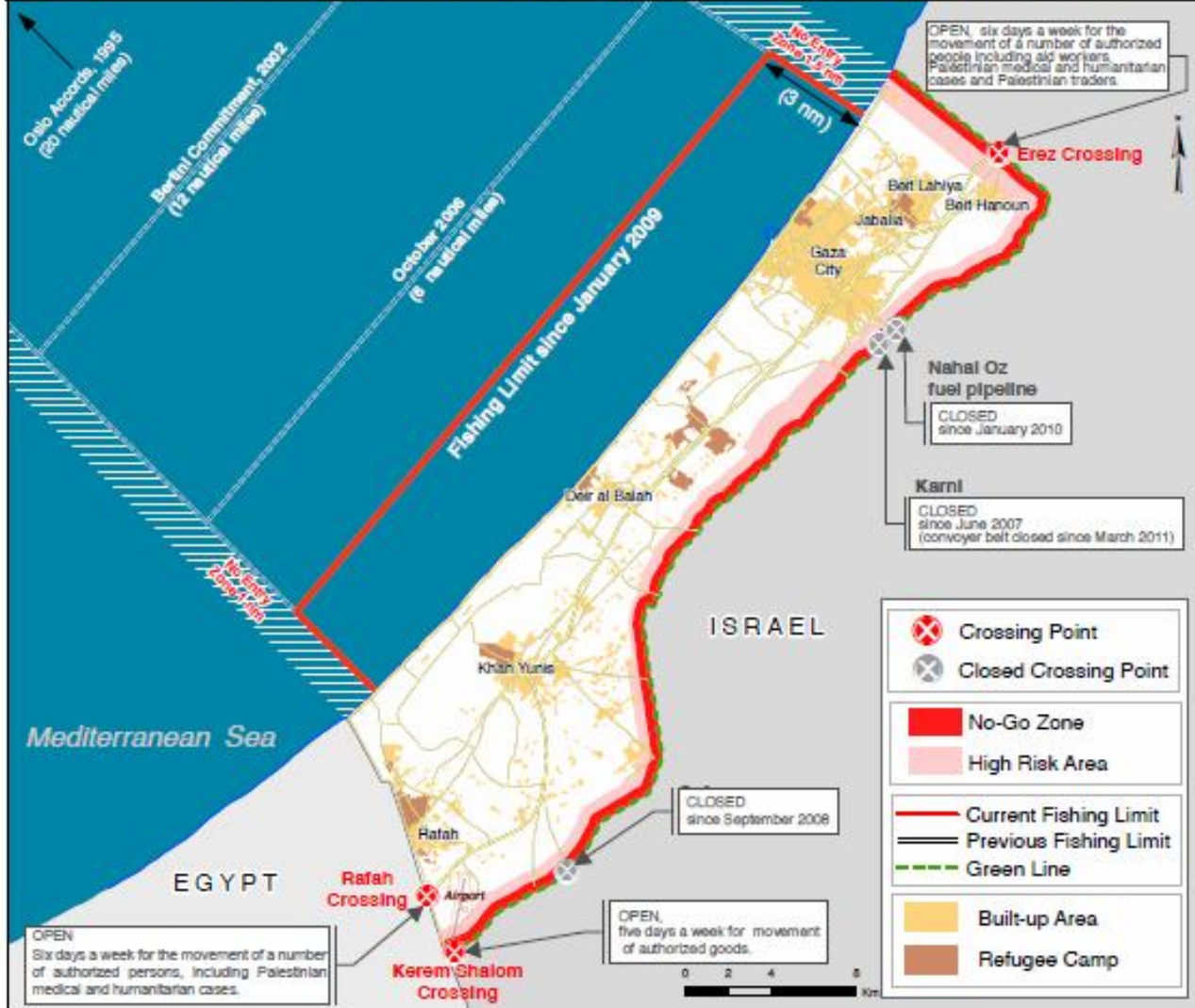
باختصار، يظل إنهاء للحصار المفروض على قطاع غزة وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم ١٨٦٠، و تعافي غزة، وتحقيق التنمية الاقتصادية بعيدة الأمد، في صلب الأهداف الأساسية للأمم المتحدة.

• ما الذي يخبئه المستقبل لغزة؟

المؤشر	تقدير الاحتمالات المستقبلية
الاقتصاد- الناتج المحلي الحقيقي لكل فرد	١,٢٧٣ دولار للفرد في ٢٠١٥، أقل مما كان عليه في التسعينات
السكان- تعداد السكان	٢.١٣ مليون شخص في العام ٢٠٢٠، أكثر بـ ٥٠٠,٠٠٠ شخص مما هو عليه الآن.
السكان- الكثافة السكانية	٥,٨٣٥ لكل كيلو متر مربع في العام ٢٠٢٠.
المياه- طبقة المياه الجوفية	من الممكن أن تصبح غير قابلة للاستخدام بحلول العام ٢٠١٦ ولن يكون هناك مجالاً لإصلاح الضرر بحلول العام ٢٠٢٠.
المياه- الطلب	٢٦٠ مليون متر مكعب في العام ٢٠٢٠ بزيادة قدرها ٦٠% عن الاستهلاك الحالي.
التعليم- المدارس	هناك حاجة لبناء ٢٥٠ مدرسة إضافية الآن و ١٩٠ مدرسة أخرى بحلول العام ٢٠٢٠.
الصحة- أسرة المستشفيات	هناك حاجة إلى زيادة ٨٠٠ سرير في المستشفيات بحلول العام ٢٠٢٠ للمحافظة على مستوى الخدمة الحالي.
الصحة- الطاقم الطبي	هناك حاجة إلى لتعيين ١٠٠٠ طبيب/ة و ٢٠٠٠ ممرض/ة بحلول العام ٢٠٢٠.



مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية قطاع غزة: المناطق المحظور على الفلسطينيين الوصول إليها



خريطة توضح المناطق التي يُحظر على الفلسطينيين في قطاع غزة الوصول إليها

صادرة عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية

١. الاقتصاد

المؤشر	القيمة
الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد في ١٩٩٤	١,٣٢٧ دولار لكل فرد (تسعيرة صرف الدولار مقابل الشيكل في ٢٠٠٤)
الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد في ٢٠١١	١,١٦٥ دولار لكل فرد (تسعيرة صرف الدولار مقابل الشيكل في ٢٠٠٤)
الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد في ٢٠١٥ (وفقاً لسيناريو النمو المنخفض الصادر عن صندوق النقد الدولي)	١,٢٧٣ دولار لكل فرد (تسعيرة صرف الدولار مقابل الشيكل في ٢٠٠٤)
معدل البطالة في ٢٠١١	٢٩%
الأسر الأقل حظاً أو تلك التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي	٦٠% (بما في ذلك ٤٤% من الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي)

على الرغم من النمو الاقتصادي في الآونة الأخيرة، فإن وضع الغريبيين بشكل عام أسوأ مما كان عليه في التسعينيات. وتوسع الاقتصاد بشكل كبير في ٢٠١٢ في ظل زيادة حقيقية لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة بلغت ١٩% وزيادة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٢٣%. ونتج هذا النمو بشكل أساسي عن للتوسع في العمران بنسبة (١١٩%) في العام ٢٠١١، ولم ينتج عن نمو المزيد من القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد. إلا أن نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١١ بلغ ١,١٦٥ دولار (وفقاً لتسعيرة الدولار مقابل الشيكل عام ٢٠٠٤)، وهو ما يعادل ٨٨% من الناتج الإجمالي للفرد في عام ١٩٩٤ و ٦١% من الناتج المحلي الإجمالي للفرد في الضفة الغربية في نفس العام. ولا يمكن أن يشكل مستوى الاستثمار المنخفض في الاقتصاد (ما يعادل ٩% فقط من الناتج المحلي الإجمالي، كثير منها في مجال البناء العمراني) أساساً لنمو اقتصادي مستدام في المستقبل.

ومن شأن الزيادة في التوسع في القطاعات الإنتاجية، وزيادة الاستثمار الإنتاجي، والسماح بالصادرات إلى دول العالم الثالث، بما في ذلك إسرائيل، ونقل البضائع إلى الضفة الغربية أن يكون ضرورياً لضمان نمو اقتصادي طويل الأمد.

وفي ضوء تراجع الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد، فإن معدلات البطالة أعلى مما كانت عليه في أواخر التسعينيات، على الرغم من التحسن الذي ظهر في السنوات الأخيرة. وبلغت البطالة في غزة عام ٢٠١١ ما نسبته ٢٦% وتتنامى منذ ذلك الحين. وتتأثر النساء والشباب بالوضع بشكل خاص حيث بلغت نسبة البطالة بين النساء 47% خلال الربع الأول من 2012 وبلغت 58% بين من تتراوح أعمارهم بين 20-24 عاماً.

وكان حصار قطاع غزة ولا زال أحد الأسباب الرئيسية لعدم مقدرة الاقتصاد على استعادة معدلات النمو التي كان عليها قبل عام 2000. وقدرت وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني إلى أن الحصار تسبب في خسارة معدل نمو بمبلغ قدره 1.9 مليار دولار في 2010.

وُدُمَر حوالي 6268 منزلاً بشكل كامل أو جزئي خلال عملية الرصاص المصبوب الإسرائيلية في قطاع غزة في سبتمبر 2008 ويناير 2009، كما دُمَر 186 بيتاً زراعياً، وسُجِل 931 ضرراً لحق بالطرقات والحقول، وخسرت الجامعات مبلغ 25 مليون دولار، وقتل 35,750 من الماشية والطيور، كما دُمَر 17% من المناطق المزروعة. وتسببت عملية الرصاص المصبوب في خسائر مباشرة في القطاع الزراعي بلغت 181 مليون دولار إضافة إلى 88 مليون دولار تكلفة خسائر على المدى البعيد لقطاع الزراعة في غزة، كما تسببت في تكديس أكوام من الحطام بلغت 600,000 طن وخسائر بيئية بلغت 44 مليون دولار، فيما بلغ خسائر قطاع المياه والصرف الصحي ستة ملايين دولار.

وتراجعت الواردات منذ مطلع الانتفاضة الفلسطينية الثانية 2000. وتوقفت الصادرات تقريباً بسبب القيود المفروضة. ولا يزال الحظر على البضائع من غزة إلى الضفة الغربية وإسرائيل واللذان تعتبران الأسواق التقليدية لغزة سارياً، مع وجود بعض الاستثناءات مثل نقل بعض التمور من غزة إلى الضفة الغربية لبيعها ضمن مشروع للأمم المتحدة.

وتزيد القيود المفروضة على الصادرات والواردات من حالة عدم اليقين وتكلفة الإنتاج، مما يزيد من تآكل القدرة التنافسية للمنتجات الغزية في الضفة الغربية أو في دول أخرى، وهو ما يقلل من فرص الاستثمار. بالإضافة إلى ذلك، لا زال الاحتلال والإغلاق طويل الأمد مستمراً، مما يُصعب من مهمة إطلاق أي مشروع اقتصادي.

ولأن غزة منطقة حضرية بشكل كبير، فهي تعتمد على تجارة السلع والخدمات، ومن الصعب جداً أن تعتمد على نفسها. ويعتمد اقتصاد غزة بشكل كبير على المساعدات الخارجية

واققتصاد الأنفاق (سيناقش لاحقاً) والتحويلات المالية، بسبب القيود المفروضة، وهو ما لا يمثل نمواً اقتصادياً مستداماً.

وتلعب الزراعة دوراً هاماً لكنه محدوداً في قطاع غزة. ومن الصعب أن تلعب صادرات محدودة من الفراولة والزهور والطماطم والكرز التي تصدر غالبها إلى أوروبا دوراً كبيراً في الوضع الاقتصادي بشكل عام. ويرتبط مستقبل الزراعة بمدى القدرة على الحصول على مصادر المياه بكميات ونوعية مناسبة. وترتبط بالتساوي كذلك بمدى القدرة على الوصول إلى الأرض التي تقيدها المناطق العازلة والقيود المفروضة والتطور الحضري. وفي هذا السياق، يمكن أن تساعد الزراعة الحضرية في استزراع المحاصيل والإنتاج الحيواني وترشيد استهلاك المياه. ولمعرفة صورة أكثر وضوحاً عن المشاركة التي يمكن أن تساهم فيها المحاصيل ذات المردود المالي والزراعة الحضرية في اقتصاد غزة على المدى المتوسط، لا بد من إجراء تقييم مناسب.

• اقتصاد الأنفاق

في الوقت الذي لا زال فيه الاقتصاد الرسمي يتعافى من انكماش عميق، ازدهر اقتصاد الظل. وللتحايل على إغلاق قطاع غزة، يجري تهريب البضائع بشكل غير قانوني من مصر إلى غزة باستخدام مئات الأنفاق.

وتتفاوت تقديرات أعداد الأنفاق، وأعداد العاملين فيها وكمية السلع المهربة، ولا يوجد بيانات رسمية متوفرة. ويفيد اقتصاد الأنفاق سلطات الأمر الواقع في غزة التي تحصل على حصة كبيرة من الفوائد، وفقاً لتقرير منظمة العمل الدولية.



يتم تهريب السلع بشكل غير قانوني من خلال مئات الأنفاق

• الأمن الغذائي وسبل كسب الرزق

يعاني الكثير من سكان غزة من انعدام الأمن الغذائي وذلك بسبب غياب السبل الاقتصادية أكثر من كونه نقصاً في الغذاء. كما تعاني حوالي نصف البيوت في غزة من انعدام الأمن الغذائي أي ما نسبته (٤٤%) بحسب التقرير أو تعاني نقصاً في الغذاء بنسبة (١٦%) حتى مع الأخذ في الاعتبار مراكز توزيع الغذاء التابعة للأمم المتحدة التي يستفيد منها ١.١ مليون نسمة. وبالمقارنة مع سنوات سابقة، يعتبر هذا تحسناً، حيث تنفق البيوت ما يقرب من ٥٠% من أموالها على الغذاء. ويستقبل ٨٠% من السكان شكلاً من أشكال المساعدات، ويعيش ٣٩% منهم تحت خط الفقر. ويعزى ذلك إلى انخفاض مستويات الدخل لدى الفرد. وبنفس درجة الأهمية، لا يعتبر الاكتفاء الغذائي الذاتي خياراً في منطقة كثيفة بالسكان وحضرية إلى درجة كبيرة. وستظل هذه المنطقة تعتمد دائماً على التجارة والخدمات وحركة العمال التي لا تزال محدودة نتيجة للإغلاق. لأنه طالما استمر الإغلاق، ستظل معدلات انعدام الأمن الغذائي عالية.

وتشكل القيود المفروضة على الوصول إلى الأراضي الزراعية والصيد على بعد ٣ أميال بحرية تحديات لسكان غزة. ولا يمكن لسكان غزة، أو يمكنهم بصعوبة، الوصول إلى ١٧% من أراضي الشريط الساحلي، بما فيها ٣٥% من الأراضي الزراعية لوقوعها في المنطقة العازلة أو في منطقة الخطر الشديد، والمناطق التي لا يمكن الوصول إليها بالقرب من السلك الفاصل الذي يفصلها عن إسرائيل.

ولا يتمكن ٨٥% من الصيادين من الوصول إلى منطقة الصيد المسموح بها وفقاً لاتفاقيات أو سلو. ونتيجة لذلك تراجعت معدلات الصيد في سنوات الإغلاق بشكل ملحوظ. وبالمجمل تؤثر القيود المفروضة على البر والبحر على ١٧٨,٠٠٠ غزي، بنسبة ١٢% من عدد السكان، وتتسبب في خسارة سنوية تقدر بـ ٧٦,٦ مليون دولار من الإنتاج الزراعي وصيد الأسماك.

ولو رفعت القيود المفروضة على الصيد لازدهرت صناعة صيد الأسماك. ومن شأن الاستزراع السمكي أن يوفر فرص عمل ومصدراً للبروتين في المستقبل المنظور، كما من شأنه أن يكمل حرفة الصيد في البحر. ومن المؤكد أن نمواً على نطاق واسع يعتمد على مصادر أخرى غير الزراعة.

وعلى المدى القصير، وفي ظل الإغلاق المتواصل، يمكن أن يكون الصيد مصدراً جاهزاً للبروتين في وجبات الغزيين.

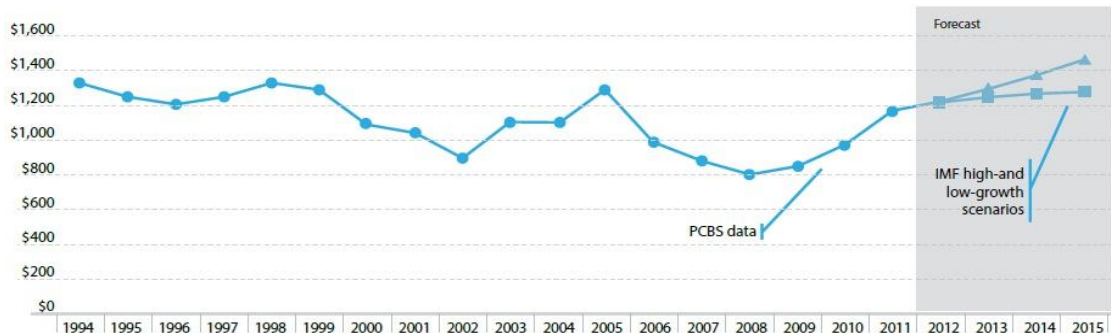


المساعدة الغذائية: الغزيون يساعدون أنفسهم

• التوقعات

من المتوقع أن ينمو اقتصاد غزة بشكل متواضع في السنوات المقبلة. يوضع الرسم البياني للأسفل تطور الدخل المحلي الإجمالي للفرد في غزة (وفقاً لتسعيرة الدولار الأمريكي مقابل الشيكال عام ٢٠٠٤)، وفقاً لبيانات نشرها المركز الفلسطيني للإحصاء المركزي وسيناريوهات النمو العالي والمنخفض الصادرة عن صندوق النقد الدولي بين عامي ٢٠١٢-٢٠١٥. ويتوقع سيناريو النمو المنخفض نمو الدخل المحلي الإجمالي بنسبة ٤ إلى ٥%، أما سيناريو النمو المرتفع الذي يعتمد على "نمو ذي مغزى في التجارة والقيود الأخرى" فيبلغ ٩ إلى ١٠%. وبالنظر إلى النمو السكاني السنوي المرتفع البالغ ٣.٣٧% يمكن أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة تتراوح بين ٠.٦% و ١.٥% سنوياً طبقاً لسيناريو النمو المنخفض، و ٥.٧ إلى ٦.٦% وفقاً لسيناريو النمو المرتفع. التوقعات حتى عام ٢٠٢٠ غير متوفرة حالياً. وفي الوقت الذي قد يتراجع فيه معدلات انعدام الأمن الغذائي بشكل نسبي، ستعني زيادة أعداد السكان زيادة في أعداد الذين يحتاجون إلى مساعدات.

رسم بياني يوضح الدخل الشهري لسكان قطاع غزة بالدولار ما بين عامي (١٩٩٤-٢٠١٥)



يُحظر الصيد في مناطق تبعد ٣ أميال بحرية عن الشاطئ



٢. النمو السكاني والتحضر

المؤشر	القيمة
تعداد السكان في ٢٠١٢	١,٦٤ مليون.
توقع عدد السكان في ٢٠٢٠	٢,١٣ مليون.
الكثافة السكانية ٢٠١٢	٤,٥٠٥ لكل كلم ^٢ .
توقع الكثافة السكانية عام ٢٠٢٠	٥,٨٣٥ لكل كلم ^٢ .
عدد الأطفال ما بين ١٧-٠ سنة في العام ٢٠١٢	٨٣٩,٠٠٠ (٥١% من تعداد السكان)
توقع عدد الأطفال ما بين ١٧-٠ سنة عام ٢٠٢٠	١,٠٢٩,٠٠٠ طفل (٤٨% من تعداد السكان)
الشباب ما بين ٢٩-١٥ سنة عام ٢٠١٢	٤٨٩,٠٠٠ (٣٠% من تعداد السكان، ٥٣% من السكان الذين تزيد أعمارهم عن ١٥ سنة).
توقع الشباب ما بين ٢٩-١٥ سنة عام ٢٠٢٠	٦١٤,٠٠٠ (٢٩% من تعداد السكان، ٥٠% من السكان الذين تزيد أعمارهم عن ١٥ سنة)



غزة بحاجة إلى 71,000 وحدة سكنية جديدة

الكثافة السكانية في قطاع غزة عالية حيث تقدر بـ ١.٦ مليون نسمة بمعدل ٤,٥٠٥ شخص في كل واحد كيلو متر مربع، نصفهم من الأطفال، وثلثهم من اللاجئين يتوزعون على مساحة ٣٦٥ كيلو متر مربع.

لقد أصبحت غزة منطقة حضرية كثيفة، تواجه عجزاً في الوحدات السكنية يقدر بـ ٧١,٠٠٠ وحدة سكنية. وفي عام ٢٠٠٠، كانت نسبة المناطق الحضرية قد بلغت ٩٤.٦% وقد تصل إلى ٩٥.٥% بحلول العام ٢٠١٥. مما جعل اقتصاد غزة يعتمد بشكل كبير على العالم الخارجي، في الوقت الذي يحتاج فيه اقتصادها إلى أساس قوي، بالإضافة إلى وجود سقف من المطالب العالية متعلقة بالبنى التحتية العامة والخدمات.

نقص الأراضي اللازمة للتوسع الحضري يوجب أسعار الأراضي والمباني العمرانية مما يقلل من فرصة الحصول على المساكن ويزيد من صعوبة اقتنائها في ظل غياب سياسات قوية عامة لتخصيص أراضٍ للبنية التحتية والخدمات.

إن وجود حلقة وصل مناسبة مع الضفة الغربية سيكون أمراً ضرورياً لقيام دولة فلسطينية قابلة للحياة، مما يمكن الناس من التنقل بين غزة والضفة الغربية.

زادت القيود المفروضة على الوصول إلى الأراضي من ندرتها وهو ما يتطلب تخطيطاً وتنظيماً فعالاً للتأكد من أنه رغم زيادة الكثافة السكانية، ستكون غزة مكاناً قابلاً للعيش وذلك لتجنب الاكتظاظ السكاني والتوتر الاجتماعي غير الصحي وانعدام الأمن.

طبقاً لمعدلات النمو الحالية، فإن النمو السكاني (طبقاً لمصادر التوقع المختلفة) من المتوقع أن يرتفع إلى ٢.١٣ مليون نسمة بحلول العالم ٢٠٢٠، وسيصل إلى ٢.٧٦ مليون نسمة بحلول العام ٢٠٢٨، الأمر الذي سيؤدي إلى كثافة بمعدل ٧٥٦٢ نسمة لكل واحد كيلو متر مربع.

بلغ معدل النمو السكاني في غزة عام ٢٠١١ حوالي ٣.٣٧%. وأظهرت إحصائيات عام ٢٠١٠، بأن نسبة الخصوبة لكل امرأة ٤.٩ طفل مقارنةً مع ٣.٨ في إحصائيات الضفة الغربية لنفس العام. ويتوقع أن ينخفض معدل النمو السكاني في قطاع غزة بشكل تدريجي إلى ٢.٩٩% بحلول العام ٢٠٢٠.

ستشكل الزيادة الحتمية في عدد السكان مزيد من المعوقات في الحصول على المساكن والخدمات تشمل الكهرباء والماء ومعالجة المياه العادمة. ويعني إن النمو السكاني وارتفاع نسبة البالغين الذين سيدخلون أسواق العمل خلال السنوات القادمة نمو اقتصادياً متوازياً لتلبية حاجات القوى العاملة المتزايدة..

• البطالة بين الشباب

بالإضافة إلى النمو السكاني بشكل عام، فإن حقيقة أن قطاع غزة يعتبر أكثر منطقة شابة على مستوى العالم سيفرض عليه تحديات خاصة يشكل عدد السكان تحت سن ١٨ سنة حوالي ٥١% من عدد السكان، وسط توقعات بأن ينخفض إلى ٤٨% في العام ٢٠٢٠.

ويحتل قطاع غزة المرتبة الثانية من حيث أعلى نسبة سكان تتراوح بين 0-14 سنة على مستوى العالم. علاوة على ذلك فإن معدل البطالة بين الشباب البالغ أعمارهم من 15-29 سنة مقارنة مع من هم دون الـ15 عاماً تعتبر مرتفعة بشكل استثنائي بنسبة 53% (من المتوقع أن تنخفض إلى 50% بحلول العام 2020).

ولهذا الأمر انعكاسات عديدة: أولها: أن معدل الاعتماد على الغير في قطاع غزة عالٍ جداً، وفاقم هذا الأمر زيادة معدلات البطالة والعمالة المنخفضة (خاصة في أوساط النساء).

ثانياً: من الممكن أن يكون لمشكلة البطالة بين الشباب عواقب إيجابية وسلبية. فعندما يصل الشاب إلى سن العمل فإن الاقتصاد سيستفيد منهم لصالح زيادة القوة العاملة، مما سيزيد من القيمة الإنتاجية للسكان.

ولذلك، ثمة حاجة إلى مهارات تدريب عالية ذات علاقة بالموضوع. وعلى النقيض تماماً، فإذا لم يوفر الاقتصاد فرصاً وظل الحظر على الهجرة سارياً، فإن انعكاسات ذلك ستكون سلبية تتمثل في التوتر الاجتماعي، العنف، والتطرف، بوصفها ملجأ لغياب آفاق ذات مغزى. هذا هو السيناريو في غزة الآن، إلا إذا تغير الوضع السياسي والاقتصادي بشكل كبير.

٣. البنى التحتية الرئيسية

• الكهرباء

المؤشر	القيمة
١- السعة الحالية لإمدادات الكهرباء	٢٤٢ ميغا وات
٢- ذروة الطلب على الكهرباء في عام ٢٠١١	٣٥٠ ميغا وات
٣- ذروة الطلب على الكهرباء في عام ٢٠٢٠	٥٥٠ ميغا وات

يواجه الفلسطينيون في قطاع غزة انقطاعاً منتظماً في الكهرباء في الوقت الذي لازال قطاع الكهرباء عاجزاً عن تلبية الطلب الحالي للكهرباء. ويؤثر انقطاع الكهرباء على الشركات الخاصة والمنازل والخدمات الصحية ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي والمدارس.

وتعتمد الكثير من هذه المنشآت على المولدات الاحتياطية. ويحصل قطاع غزة على معظم احتياجاته من الطاقة، " ١٢٠ ميغا وات" من إسرائيل، بالإضافة إلى ما يقرب من " ١٠٠ ميغا وات" تنتجها محطة توليد الكهرباء الوحيدة في قطاع غزة، و ٢٢ ميغا وات يتم استيرادها من مصر. وفي الظروف المثالية يحصل القطاع على ٢٤٢ ميغا وات، في حين تقدر ذروة الطلب على الكهرباء بـ ٣٥٠ ميغا وات.

وبين عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٥، ارتفع معدل الطلب على الكهرباء بنسبة ١٠ % سنوياً، على الرغم من أن الطلب كان أقل خلال السنوات القليلة الماضية.

وتتوقع شركة توزيع كهرباء غزة أن يرتفع الطلب على الكهرباء ليصل إلى ٥٥٠ ميغا وات بحلول عام ٢٠٢٠، وهو ما يعادل ضعف الكمية المتاحة حالياً.

لكي تحصل غزة على حاجتها من الكهرباء لا بد من تطبيق حلول على المدى القصير، تتمثل في زيادة كميات الوقود المستوردة والكهرباء، وحلول على المدى الطويل لزيادة إمدادات الطاقة، وهو ما سيحسن من نظام توزيع الطاقة وتجنب فقدانها، وزيادة رسوم تحصيل الكهرباء، بالإضافة لإقامة منشآت لتوليد الطاقة المتجددة.

حقل الغاز الموجود على شواطئ غزة قادر على توفير جميع احتياجات الطاقة للقطاع، بالإضافة لتوفير الموارد الهامة للتنمية عبر بيع الفائض من الغاز. لذلك، من الضروري تطوير هذا المصدر.



• المياه والصرف الصحي

المؤشر	القيمة/السنة
١- نسبة المياه الجوفية الصالحة للشرب	١٠ %
٢- العام الذي ستكون فيه المياه الجوفية غير صالحة للاستخدام	٢٠١٦
٣- كمية المياه العادمة الغير المعالجة أو المعالجة جزئياً التي تضح	٩٠ ألف كوب مكعب يومياً، أو ٣٣ مليون كوب مكعب سنوياً

في تقارير صادرة عن البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، تبين أن أوضاع الفلسطينيين في قطاع غزة فيما يتعلق بالمياه والصرف الصحي خطيرة. وفي ظل عدم وجود مخزون دائم للمياه ونقص كميات الأمطار، يعتمد قطاع غزة بشكل كلي تقريباً على مخزون المياه الجوفية الساحلية المتجددة من مياه الأمطار والمياه القادمة من تلال الخليل ويتم تجدد مياه هذا المخزون بكمية سنوية تقدر من ٥٠-٦٠ مليون متر مكعب. إن استخراج المياه الجوفية من الأرض بكمية تقدر بـ ١٦٠ مليون متر مكعب سنوياً يفي بالطلب وأكثر من ذلك.

وفي الوقت الذي تتناقص فيه كميات المياه الجوفية بشكل كبير، تتسرب مياه البحر. وبذلك، ارتفعت مستويات الملوحة في المياه وأصبحت بعيدة عن المستوى الذي وضعت له منظمة الصحة العالمية للشرب الآمن. وتزامن ذلك مع تلوث طبقة المياه الجوفية بمادة النترات الناجمة عن عدم القدرة على التحكم في مياه المجاري والصرف الصحي وأسمدة الري في الأراضي الزراعية.

تعتبر ٩٠% من المياه الجوفية اليوم غير صالحة للشرب في ظل غياب أي معالجة. وبذلك فإن مدى توفر المياه الصالحة للشرب أصبح محدوداً بالنسبة لمعظم الغزيين، حيث بلغ معدل الاستهلاك من (٧٠-٩٠) لتراً للشخص الواحد حسب الفصل السنوي، وهو معدل أقل من المعدل الذي وضعت له منظمة الصحة العالمية الذي يقدر ١٠٠ لتر للفرد يومياً.

ومن الممكن أن تصبح المياه الجوفية غير صالحة للشرب بحلول العام ٢٠١٦، وسيصبح تفادي الضرر أمراً غير ممكناً في العام ٢٠٢٠. ويوصي برنامج الأمم المتحدة للبيئة

بضرورة وقف استخراج المياه من الطبقات الجوفية وإلا فإن إصلاح الضرر سيستغرق عدة قرون، حتى مع اتخاذ إجراءات علاجية الآن بوقف استخراج المياه فإن تعافي المياه الجوفية سيستغرق عدة عقود.

وتتوقع سلطة المياه الفلسطينية زيادة الطلب على المياه العذبة سترتفع إلى ٢٦٠ مليون متر مكعب سنوياً بحلول عام ٢٠٢٠، وهو ما يشكل زيادة بنسبة ٦٠ % عن معدلات الاستخراج الحالية من المياه الجوفية.



وضع معالجة المياه العادمة أو مياه الصرف الصحي ليس أفضل حالاً، في الوقت الذي توجد فيه حاجة ماسة للاستثمار في محطات معالجة المياه والبنية التحتية ذات العلاقة لمواجهة الطلب الحالي، ناهيك عن الاحتياجات المستقبلية.

في الوقت الحالي، هناك إمكانية لمعالجة ما نسبته ٢٥% من مياه الصرف الصحي فقط أي حوالي ٣٠,٠٠٠ كوب مكعب يومياً، واستخدامها في المسطحات الخضراء والري الزراعي بكافة أشكاله. كما يتم تصريف ٩٠,٠٠٠ كوب مكعب من مياه الصرف الصحي إلى المناطق

القريبة من البحر الأبيض المتوسط (أي ما مجموعه ٣٣ مليون كوب مكعب سنوياً)، مخلفةً تلوثاً ومخاطر صحية عامة ومشاكل في صناعة الأسماك.

ولا يزال العمل جارٍ من أجل إنشاء محطات جديدة لمعالجة مياه الصرف الصحي، وذلك للتغلب على الاحتياجات الحالية والمستقبلية، لكن هذه الجهود تحتاج إلى تسريع.

ينتج قطاع غزة في الوقت الراهن ما مجموعه ٤٤ مليون متر مكعب من مياه الصرف الصحي، وهو مرشح للارتفاع ليصل إلى ٥٧ مليون متر مكعب سنوياً بحلول العام ٢٠٢٠.

على المدى القريب، توصي سلطة المياه الفلسطينية باستخدام نسب قليلة من مياه البحر، وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة خاصة للاستهلاك الزراعي.

وعلى المدى البعيد، تشمل الحلول للتحديات التي تواجه سكان غزة والمتعلقة بمعالجة مياه الصرف الصحي والحصول على المياه النظيفة، إنشاء محطات لتحلية مياه البحر على نطاقٍ واسع، واستكمال توزيع منشآت الصرف الصحي بشكل استراتيجي، وبناء وإعادة تأهيل شبكات معالجة المياه والصرف الصحي. وتوفير هذه الشبكات للبيوت والمدارس ومراكز الرعاية الصحية، وإنشاء نظام لإدارة النفايات الطبية والصلبة، يكون قادراً على تلبية احتياجات السكان.



٤. الخدمات الاجتماعية

• الصحة

المؤشر	القيمة
١- أسيرة مستشفيات إضافية بحلول عام ٢٠٢٠ من أجل الحفاظ على المستويات الحالية للخدمة.	حوالي ٨٠٠ سرير (بناءً على توقعات عدد السكان).
٢- الحاجة لأطباء إضافيين بحلول عام ٢٠٢٠.	أكثر من ١٠٠٠ طبيب/ة.
٣- الحاجة لمرضات إضافيات بحلول عام ٢٠٢٠.	أكثر من ٢٠٠٠ ممرض/ة.

وفي الوقت الذي تقارن فيه بعض المؤشرات الصحية في قطاع غزة مع الدول متوسطة ومرتفعة الدخل، فإن هناك حاجة لتحسين الجودة. في العام ٢٠١٠، كان في قطاع غزة ٢٥ مستشفى فيها حوالي ٢٠٤٧ سرير، أي ما يعادل (١٣ سريراً لكل ١٠٠٠ شخص)، بالإضافة إلى العيادات الصحية التي تقدم خدمات الرعاية الأولية.

وفي ظل وجود ٣٥٣٠ طبيباً عام ٢٠١٠ بلغ معدل الأطباء لكل ١٠٠٠ شخص ٢.٣ طبيب (مشابهة لدولة قبرص)، وفي ظل وجود ٥٩١٠ ممرضة بلغ معدل الممرضات ٣.٩ ممرضة لكل ١٠٠٠ شخص (مشابهة لدولة جورجيا). إن معظم المرافق الصحية غير قادرة على تزويد خدمات آمنة ومناسبة لذا يجب إعادة تأهيلها وتطويرها.

ويبلغ معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة ٢٣ لكل ١٠٠٠ طفل وهي نسبة (مشابهة لدولة نيكاراغوا). وعلى الرغم من سماح السلطات الإسرائيلية بوصول بعض الإمدادات الطبية إلى القطاع، إلا أن هناك أعطالاً متكررة في المعدات الطبية نتيجة الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي وعدم نظافة المياه وعوامل أخرى. ولهذا السبب ولأسباب أخرى، أُجبرَ بعض المرضى عن البحث عن العلاج خارج غزة سبب المشاكل الطبية الصعبة، والتي تسبب بها الإغلاق.

لا زال النقص في المغذيات، وتحديدًا نقص الحديد وانتشار الأنيميا لدى النساء الحوامل والأطفال موجوداً بمستويات مرتفعة في قطاع غزة. يجري إجراء دراسة حالية للوقوف على

الخسائر التي تسببت بها المشكلة ستساعد في المستقبل القريب في الحد من نقص العناصر الغذائية.

ستكون هناك حاجة ماسة لأطباء وممرضات وأسرة إضافية خلال الأعوام القادمة لمواجهة النمو السكاني. وطبقاً لتوقعات المعدلات الحالية للنمو السكاني فإن الحفاظ على المعدل الحالي ١.٣ سرير لكل ١٠٠٠ شخص في قطاع غزة سيتطلب إضافة ٨٠٠ سرير بحلول ٢٠٢٠، بإجمالي عدد أسرة ٢٨٠٠ سرير.

وكذلك الأمر فإن الحفاظ على المعدل الحالي للأطباء والممرضين لكل ١٠٠٠ شخص يجب زيادة عدد الأطباء من أكثر من ١٠٠٠ طبيباً إلى ٤٩٠٠ طبيباً، وزيادة عدد الممرضين والممرضات من حوالي أكثر من ٢٠٠٠ إلى ٨٢٠٠ ممرضاً بحلول ٢٠٢٠.

• التعليم

المؤشر	القيمة/النسبة
أطفال في سن المدرسة ما بين (٦-١٨) سنة في ٢٠١٢	٥٥٨,٠٠٠
توقع أطفال في سن المدرسة ما بين (٦-١٨) سنة في ٢٠٢٠	٦٧٣,٠٠٠
نقص عدد المدارس في غزة الآن	٢٥٠ مدرسة
مدارس إضافية مطلوبة حتى عام ٢٠٢٠	١٩٠ مدرسة من مجموع ٤٤٠ مدرسة
نسبة المدارس التي تعمل بنظام فترتين	٨٥ %

يعتبر شعب غزة شعب متعلم نسبياً، حيث بلغت نسبة الذين يجيدون القراءة والكتابة ٩٦% في عام ٢٠١١ (٩٣% نساء و ٩٨% رجال)، وفقاً لإحصاءات رسمية. إلا أن نسبة الأمية الوظيفية قد تكون بدرجة أقل، وثمة حاجة إلى إعادة تقييم لتحديد الثغرات. بلغ عدد الأطفال الذين كانوا يداومون في المدارس في السنة الدراسية عام ٢٠١٠-٢٠١١ 450,000 طفل نصفهم إناث. وانخفض معدل الالتحاق بالمدارس الثانوية ليصل إلى ٧٩% (٨٤% طالبات و ٧٤% طلاب، الذين تزيد احتمالية تركهم لمدارسهم بحثاً عن عمل).

على الرغم من ارتفاع معدلات الحضور، لا زال الحفاظ على نوعية التعليم تشكل تحدياً كبيراً، ويرجع ذلك جزئياً إلى نقص عدد المدارس: ٨٥٪ من مجموع ٦٧٧ مدرسة تعمل بنظام الفترتين. ونتيجة لذلك فإن وقت ساعات الحصص المدرسية اقل من الوقت المطلوب، ويقتسم ٣٦ طالب في الحصة في الصف الدراسي الواحد. ويدوم ٣٠% من الاطفال في رياض أطفال مرخصة.

• التدريب الفني والمهني

في الوقت الحالي يشهد نظام التعليم والتدريب الفني والمهني تراجعاً في غزة حيث يشهد حالة من التصدع والمشاركة المتواضعة مع القطاع الخاص. يجب أن يحصل الشباب في غزة على درجات عالية من التعليم والتدريب وفقاً للمعايير الدولية مما يمكنهم من تحسين معايير العمل في الأسواق المحلية.

ولا زال التدريب التقني والمهني حاله كما هو حال الجامعات محصوراً بسبب القيود المفروضة على الطلاب الغزيين لجهة السفر للضفة الغربية أو إلى أي مكان آخر.



• التوقعات

ثمة حاجة إلى زيادة عدد المدارس استجابة لزيادة عدد الطلاب في السنوات القادمة. يُتوقع زيادة طلاب المدارس إلى 673,000 طالباً عام ٢٠٢٠ بمعدل 14,000 طالب كل عام.

ويوجد حالياً عجز في عدد المدارس يصل إلى ٢٥٠ مدرسة في غزة وفقاً لعدد المدارس المطلوبة الآن (٦٧٧ مدرسة موجودة بالإضافة إلى ٢٥٠ مدرسة لم تبني بعد). ووفقاً لزيادة معدلات النمو السكاني والأطفال المتوقع التحاقهم بالمدارس، هناك حاجة لبناء ١٩٠ مدرسة بحلول عام ٢٠٢٠ من مجموع ٤٤٠ مدرسة مطلوبة.

وعلى المدى البعيد تتطلب نوعية التعليم والبيئة التعليمية يجب إيجاد حل لنقص الغرف الصفية وجعل المناهج بما فيها الكتب لاحتياجات الطفل وتزويدهم بتعليم يعتمد على تعلم مهارات الحياة. ويتطلب ذلك المزيد من الاستثمار في تدريب المدرسي والإشراف كما يجب توسيع وتطوير جودة التعليم الجامعي.

• الثقافة والتراث الثقافي

إدراكاً لأهمية التراث الثقافي الفلسطيني وتعزيزه للأجيال الحاضرة والقادمة، جهزت السلطة الفلسطينية عشرين موقعاً ثقافياً وطبيعي. وقدمت لمركز التراث العالمي التابع لمنظمة اليونسكو مؤخرًا قائمة أولية بأربع مواقع في غزة هي تل أم عامر/ دير القديس هيلاريون، ميناء أنثيدون، طرق تجارية قديمة وأراضي وادي غزة الرطبة.

• الضمان الاجتماعي

النسبة	المؤشر
٣١%	نسبة المساعدات الاجتماعية من إجمالي إنفاق الأسرة- الأسر الأشد فقراً (٢٠٠٩)
٧١%	نسبة الأسر التي استفادت من شكل واحد على الأقل من أشكال التحويلات الاجتماعية (٢٠٠٩)

يمكن تعريف "الضمان الاجتماعي" بأنها إجراءات عامة بهدف زيادة الحصول على خدمات الصحة والتعليم أو التغذية، ليس للفقراء فحسب بل للمهمشين اجتماعياً.

استجابة للمعدلات الأشد ضعف لفقير والتي تعاني من انعدام الأمن الغذائي في غزة ظهر عدد كبير من مبادرات الحماية الاجتماعية. وأصبحت الجهود لتحسين استهداف برامج الحماية الاجتماعية و التحويلات الاجتماعية (سواء بصورة نقدية أو عينية) مصدراً هاماً لدخل لغالبية

الأسر، وهو ما يمثل حوالي ١٦% من إجمالي استهلاك الأسر، و ٣١% في أوساط الأسر الأشد فقراً.

سيظل عدد الذين يحتاجون إلى المساعدات الاجتماعية في عام ٢٠٢٠ مرتفعاً إن لم يتحسن الوضع الاقتصادي. وبعد الإطّلاع على عينة ٣% من الفقراء، ووفقاً لسيناريو النمو المنخفض يبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 0.6% إلى 1.5% كل عام ويتوقع انخفاض نسبة الغزيين الذين يعانون من الفقر بشكل محدود في السنوات المقبلة. ويشير هذا الطرح إلى أنه إن لم تخفف القيود المفروضة على التجارة فإن نسبة الغزيين الذين يحتاجون إلى الحماية الاجتماعية ستبقى مرتفعة في العقد القادمة.

الخاتمة

في ظل غياب إجراءات علاجية فعالة مستدامة وتمكين البيئة السياسية، ستزداد التحديات التي ستواجه سكان غزة في السنوات القادمة حتى عام ٢٠٢٠، حيث سيضاف نصف مليون نسمة إلى إجمالي عدد السكان البالغ ١.٦ مليون نسمة.

وفي ضوء ذلك كله، فإن الحياة اليومية للشعب الغزي ستصبح في ٢٠٢٠ أكثر سوءاً مما عليه الآن. لن يكون هناك أي مصادر متوفر للمياه الصالحة للشرب، وستستمر معايير التعليم والرعاية الصحية بالتراجع، وسيصبح الحصول على الكهرباء بأسعار معقولة أمنية بعيدة الأمل لأغلبية السكان ولن يتغير معدل الفقراء والمهمشين اجتماعياً المرتفع أصلاً وأولئك الذين يعتمدون على المساعدة الاجتماعية بحلول ٢٠٢٠ ومن المحتمل أن تزيد.

ولضمان أن تصبح غزة مكاناً ملائماً للعيش في ٢٠٢٠ يتوجب تسريع وتكثيف الجهود الجبارة من قبل الفلسطينيين والشركاء في قطاعات الطاقة والتعليم والصحة والصرف الصحي وذلك لمواجهة كافة التحديات.

من الضروري أن يتمتع ويمارس أهل غزة كافة حقوقهم الإنسانية الأساسية التي يستحقونها. من حقهم التمتع بحياة آمنة وحرية بعيداً عن كافة أشكال العنف التي تلم بهم في الوقت الحاضر، والاستفادة من الرعاية الصحية المناسبة والتعليم والسكن و الحق في الانتخاب ومساواة ممثلي الحكومة. كما أن من حقهم التمتع بعدالة نزيهة وغير منقوصة. والتمكن من الوصول إلى العالم الخارجي لأغراض دينية وطبية وثقافية وتجارية وأية أغراض أخرى.

باختصار، من حق الشعب الفلسطيني في غزة أن يعيش حياة كريمة وصحية ومنتجة في ظل حالة من الأمان والسلام، حالياً وفي المستقبل.

انتهى،،،